دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS
Submitted: 8 February 2020
Accepted: 26 February 2020

مراجعة كتاب

Book review

عنوان الكتاب: «أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات»

الكاتب: حسين السوداني

شوقي بوعناني
أستاذ اللسانيات وتحليل الخطاب، المعهد العالي للعلوم الإنسانية، جامعة تونس المنار

Bouanani Chaouki
Assistant Professor in Arabic linguistics, Higher Institute of Humanities, Tunis Al Manar University
bouananichawki@gmail.com

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ضمن سلسلة «دراسات معجمية ولسانية» سنة 2019، كتاب للدكتور حسين السوداني بعنوان «أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقّي العربي للسانيات»[1]. ويندرج الكتاب في سياق حدّده صاحبه على نحو دقيق، هو «التلقّي العربي للمعرفة اللسانية الحديثة»[2]، وفصّل ذلك، مضيفًا أن هدفه هو «رصد نصيب الفكر العربي من المعرفة اللسانية الحديثة، انطلاقًا من استقراء أثر سوسير في البحث اللغوي العربي»[3]. وهو عمل مهم من ناحية أنه لا يهدف إلى عرض نظرية لسانية ما، أو تطبيقها على اللغة العربية، بل يهدف إلى تقييم مجمل التلقي العربي لنظرية لسانية محدّدة، وذلك على سبيل التوطئة لرصد حركة الفكر اللغوي العربي المعاصر في كليته. وهنا تكمن طرافة العمل وصعوبته في آن؛ لأنه يقتضي الإلمام بجل ما كتب في العالم العربي من دراسات لسانية على امتداد ما يزيد على قرن من الزمان، خاصة أن المؤلف لم يحدد لنفسه فترة زمنية معينة. بل إنه يجعل مهمته أكثر مشقة، إذ يجعل دراسته شاملة للفكر العربي. فقد لاحظنا أثناء الدراسة محاولة لرصد الأثر السوسيري في علم الاجتماع[4] وفي النقد الأدبي[5] مثلًا. ومما يزيد من صعوبة البحث في المجال اللساني نفسه أنّ أهمية سوسير (Ferdinand de Saussure) (1857-1913) باعتباره الأب المؤسس لعلم اللسانيات في تقدير المؤرخين لهذا العلم، تفتح الدراسةَ على أفق أوسع، هو دراسة التلقي العربي للسانيات إجمالًا، وهو ما جعل السوداني يميز بين تلقٍّ عام للسانيات وتلقٍّ خاصٍّ لعَلَم مؤسِّس في العلم. فالكتاب لا يقف عند حدود دراسة أثر سوسير، لكن صاحبه يروم الدخول «إلى حركة الفكر في كلياته انطلاقًا من دقائق جزئياته»[6]؛ أي إنّ السوداني لم يكتف في بحثه بتناول أثر

1 - حسين السوداني، **أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات** (بيروت – الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).
2 - المرجع نفسه، ص 18-19.
3 - المرجع نفسه، ص 18.
4 - المرجع نفسه، ص 25.
5 - المرجع نفسه، ص 19.
6 - المرجع نفسه، ص 21.

سوسير من خلال البحوث اللغوية العربية، بل جعل من سوسير مدخلًا إلى استقصاء حركة البحوث اللغوية العربية المعاصرة[1]. فكأننا بالسوداني يروم هدفًا آخر غير معلن، وهو التأريخ للسانيات العربية، وبيان أهم المنعرجات التي مرت بها حركة الفكر اللساني العربي، من خلال رصد الأثر السوسيري في هذا الفكر. وهو ما يظهر في المنهج الذي أعلن عنه والذي استمده من ثنائية الآني والزماني لدى سوسير. فقد استثمر السوداني هذه الثنائية في رصده للأثر السوسيري في البحوث اللسانية العربية. وهو يقصد بالزماني هنا الجانب التاريخي المتعلق بمنعرجات البحث اللساني العربي، وبالآني حضور سوسير في لحظة زمنية محدّدة من سيرورة البحث اللساني العربي الحديث[2]. وعلى هذه الثنائية بنى السوداني فصول بحثه التي تعكس في تعاقبها التطور الزمني للبحث اللساني العربي، ويعكس كل فصل من فصولها الأثر السوسيري الآني في فترة محددة من فترات التحقيب الذي ارتآه الباحث.

للاقتباس: بوعناني ش.، «مراجعة كتاب «أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات» (حسين السوداني)»، مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد 2، 2020

https://doi.org/10.29117/tis.2020.0031

© 2020، (1441 هجري) بوعناني، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1 - المرجع نفسه، ص 37.

2 - المرجع السابق، ص 39-38.

تقديم محتويات الكتاب

افتتح المؤلف كتابه بعد فهرس المحتويات بجدول تاريخي يحمل عنوان «فرديناند دي سوسير في سطور»، يتناول عرضًا بيوغرافيًا موجزًا لأهم التواريخ المرتبطة بمسيرة سوسير العلمية. وقد قدم للكتاب الأستاذ الدكتور عبد السلام المسدي بمقدمة موجزة، يتبين فيها أن البحث تم تحت إشرافه في إطار استكمال متطلبات الحصول على شهادة الدراسات المعمقة في الجامعة التونسية، وهي شهادة فوق الماجستير ودون الدكتوراه من ناحية القيمة العلمية. وقد تضمن التقديم ثناء على الباحث والبحث واعتبر المسدي أن الموضوع المقترح «فتح غير مسبوق في حقل اللغويات العربية تحديدًا (...) وفي مجال الكشف عن بعد جديد من أبعاد العلم ألا وهو رحلته خارج حدود فضاء نشأته»[1].

وقد اشتمل الكتاب بعد المقدمة العامة على سبعة فصول وخاتمة نعرض محتوياتها بإيجاز فيما يلي:

المقدمة العامة: مدخل إلى حوافز البحث وغاياته

استهل السوداني مقدمته ببيان منزلة سوسير وكتابه في علم اللسانيات باعتباره في تقدير أكثر المؤرخين للسانيات الأب المؤسس لهذا العلم وواضع الأسس العامة له، ثم حدد بعد ذلك السياق العام الذي يندرج ضمنه البحث وهو رصد التلقي العربي للمعرفة اللسانية المعاصرة. وأوضح بعد ذلك المنهجية المعتمدة في هذا الرصد وهو رصد يتجلى في مستويين: كمي وكيفي، وهو يقصد بالكمي التراكمَ التاريخي للمعرفة اللسانية، أما الكيفي فيتصل بهيئة حضور دروس سوسير في الفكر اللغوي العربي. وتوضح المقدمة أن رصد هذا الأثر لا يقتصر على المجالات اللسانية بل يتجاوزها إلى مجالات أخرى. كما تضبط المقدمة الحيز الزمني للدراسة، الذي يمتد من تاريخ صدور كتاب سوسير سنة 1916 إلى أواخر القرن العشرين، حيث ظهرت في أزمنة متقاربة خمس ترجمات عربية لكتاب سوسير وظهرت كتب تمحضت للتعريف بنظرية سوسير.

وقد عرض السوداني حوافز البحث مميزا بين نوعين من الحوافز: حوافز عامة تتمثل في مراجعة سيرورة المعرفة وحوافز خاصة تتعلق بالفكر اللغوي وبالأثر السوسيري في البحث اللغوي العربي. والحافز الأساسي للخوض في الأثر السوسيري حسب السوداني هو الموقع التأسيسي لهذا اللغوي ضمن علم اللسانيات.

ويتناول السوداني في المقدمة الأسس المنهجية لضبط مدونة البحث. وهي أسس ذات خلفية إحصائية تعتمد على الكتابات البيبليوغرافية حول اللسانيات، وتعتمد الإحالات البيبليوغرافية التي تشتمل عليها الدراسات اللغوية. وقد حرص ضمن هذه المقاييس على حسن توزيع العينة المعتمدة في الزمان والمكان.

ويعرض السوداني بعد ذلك نماذج من البحوث التي سبقته في نفس المضمار، أي البحوث التي تعمل على رصد حركة المعرفة اللسانية في الفكر العربي، فقام بعرض عمل أول لألفة يوسف بعنوان «المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين»، وهي رسالة جامعية نوقشت سنة 1988 بالجامعة التونسية، وعمل ثانٍ لحلمي خليل، بعنوان «العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر العربي الحديث»، صدر سنة 1988، وعمل ثالث لعماد الحاج ساسي، بعنوان «فرديناند دي سوسير عند اللغويين العرب المعاصرين»، وهو بحث جامعي نوقش بالجامعة التونسية سنة 1990 في إطار شهادة الكفاءة، وعمل رابع لعبد السلام المسدي، بعنوان «ما وراء اللغة: بحث في الخلفيات المعرفية»، صدر سنة 1994. وخلص السوداني من عرض هذه البحوث إلى أن استقراء أثر سوسير في البحوث اللغوية المعاصرة يتراوح بين صبغة تعميمية في بعض الدراسات التي تحاول رصد أهم المنعرجات لحركة البحث اللغوي من ناحية، وصبغة أحادية تقتصر على وجه واحد جزئي من وجوه حضور آراء سوسير. وهو أمر يحتاج إلى مراجعة يسعى هذا البحث إلى إنجازها[2].

1 - المرجع السابق، ص 15.

2 - المرجع نفسه، ص 36.

ثم عرض السوداني أهداف بحثه التي أجملها في هدفين؛ أحدها قريب يتمثل في رصد أثر سوسير في المشهد اللساني العربي، وثانيهما بعيد يتمثل في استقصاء «حركة البحوث اللغوية العربية المعاصرة انطلاقًا من رسم خريطة زمنية لتطورها ولأهم منعرجاتها»[1].

ثم قام السوداني بعرض خطة بحثه. وقد اعتمد فيها ثنائية الآني والزماني؛ أي إنّ فصول الكتاب تعمل على تتبع أهم المنعرجات التاريخية للدرس اللساني العربي من خلال رصد تطور الأثر السوسيري فيه، فكأنه جعل هذا التطور للأثر السوسيري مقياسًا لتطور الفكر اللساني العربي عامة. وقد خصص الفصل الأول التأطيري لرسم خطاطة زمنية شاملة لهذا التطور وخصص لكل مرحلة من المراحل فصلًا من الفصول الستة المتبقية (من الفصل الثاني إلى الفصل السابع). واشتمل كل فصل من هذه الفصول على رصد آني للأثر السوسيري في المرحلة التي يتناولها. ونحن نتناول هذه الفصول تباعًا من خلال عرض موجز لمضامينها.

الفصل الأول: دروس فردينان دي سوسير بعد مائة عام

هذا الفصل الأول فصل تأطيري حاول فيه الباحث أن يرسم ما سماه «الخريطة الزمنية» للدراسات اللغوية التالية لظهور سوسير في الفكر العربي. وقد أقامه على خمسة مباحث، خصص ثلاثة منها لعرض المسار العلمي لفردينان دي سوسير منذ بداياته طالبًا في فترة سادت فيها الدراسات التاريخية، وهي مرحلة توجها سوسير بإنجاز رسالة دكتوراه لا تخرج عن سياق المدرسة التاريخية التي سيطرت على تلك الحقبة. وتناول المبحث الثاني سيرته باحثًا ومدرسًا في جامعة جنيف. ويشير السوداني إلى وجود وجه خفي كامن وراء الالتزام الظاهر بمناهج المدرسة التاريخية، وهو وجه يزعم أنه خَفِيَ عن الدارسين، يتمثل في «إرساء أرضية مفاهيمية جديدة لمنهج جديد في الدراسة اللسانية»[2]. ويرصد السوداني ثلاث قرائن على سعي سوسير إلى إرساء هذه الأرضية؛ أحدها: يتمثل في استجلاب مفهوم النظام من دوركايم (David Émile Durkheim) (1858-1917)، وثانيها: ما عبر عنه في مراسلاته مع أحد تلاميذه «مايي» (Antoine Meillet) (1866-1936) من حرج إزاء المنهج التاريخي، وثالثها: ما حصل بينه وبين اللسانيين الألمان المتمسكين بالمنهج التاريخي من سجالات وخصومات فكرية. ويخلص السوداني من ذلك إلى أن الدروس التي ألقاها سوسير في جامعة جنيف بين 1906 و1911 تمثل «خلاصة المنظور السوسيري الحقيقي لقضايا اللغة»[3].

أما المبحث الثالث «دروس سوسير من الجامعة إلى العالم» فيتناول فيه السوداني العوامل التي أبقت أفكار سوسير مغمورة إلى حدود العقد الثالث من القرن العشرين، والعوامل التي ساعدت على انتشارها بعد ذلك؛ انطلاقًا من المؤتمر الدولي الأول للسانيات الذي انعقد في لاهاي سنة 1928.

تبدو المباحث الثلاثة الأولى من هذا الفصل بعيدة في الظاهر عن جوهر الموضوع المتعلق بتأثير سوسير في البحث اللغوي العربي، لكننا ندرك صلتها بالموضوع في فاتحة المبحث الرابع المتعلق بأثر سوسير في البحث اللغوي العربي. ذلك أن السوداني يفسر تأخر انتشار أفكار سوسير في العالم العربي بنفس العوامل التي تسببت في تأخر انتشارها في الغرب؛ وهي أن الدرس اللغوي في الجامعة المصرية تأسس على يد ثلة من المستشرقين الألمان الذين اعتمدوا في تدريس العلوم اللغوية على نفس المنهج التاريخي السائد في ألمانيا وقتئذ. وذلك ما جعل عالمًا من علماء الاجتماع، هو علي عبد الواحد وافي (1901-1991)، يحرز قصب السبق في التعريف بأفكار دي سوسير قبل أن يتناوله اللغويون بالدرس.

ولم يصل أثر سوسير إلى الدراسات اللغوية العربية إلا بعد عودة ثلة من الباحثين المبتعثين إلى الجامعة الإنجليزية من الذين تتلمذوا على مقولات مدرسة لندن ورائدها فيرث (John Rupert Firth) (1890-1960). ويبدو أن هؤلاء الباحثين لم يكن لهم اطلاع مباشر على سوسير، لكنهم اطلعوا عليه من خلال اللسانيات الأنجلوسكسونية، خلافًا للباحثين في المغرب العربي الذين تهيأت لهم ظروف مكنتهم من الاطلاع المباشر على آراء سوسير بحكم ارتباط الجامعات المغاربية بالجامعة الفرنسية من ناحية لغة التدريس ومحتوياته. وقد كان بعض رواد البحث اللساني في المغرب العربي قد درسوا في الجامعات الفرنسية وعادوا بحصيلة ما تلقوه من علوم

1 - المرجع السابق، ص 37.

2 - المرجع نفسه، ص 46.

3 - المرجع نفسه، ص 48.

اللسان هناك إلى بلدانهم الأصلية وساهموا في إرساء الدرس اللساني، مستلهمين في ذلك المناهج المعتمدة في الجامعات الفرنسية.

ثم يتناول السوداني ما يعتبره طفرة في الاهتمام بسوسير تجلت في ظهور خمس ترجمات عربية لدروس سوسير في فترات زمنية متقاربة. ويلخص السوداني في مبحث خامس بعنوان «سوسير بعد مائة عام» الأثر الذي تركته دروس سوسير في خمسة مستويات: المستوى الأول: يتعلق بتاريخ العلم اللغوي، ويتمثل فيما يصفه السوداني بالجرأة على كسر الطوق الذي فرضته المدرسة الألمانية. والمستوى الثاني: يتمثل في الانتقال بالبحث اللغوي من المنظور التطوري السائد آنذاك إلى حيز الكليات اللغوية، ومن أبرز مظاهر هذا الانتقال إرساء تمييز بين مراتب ثلاث للظاهرة اللغوية: كوني واجتماعي وفردي. والسوداني هنا يشير إلى ثلاثية اللغة واللسان والكلام المعروفة في دروس سوسير. والمستوى الثالث: هو ثمرة المستوى الثاني؛ إذ ساهم ذلك التمييز بين المراتب الثلاث للظاهرة اللغوية في تجاوز الأثر السوسيري لمجال الدرس اللغوي لكي يشمل العلوم الإنسانية، مثل الأنثروبولوجيا مع ستروس (Claude Lévi-Strauss) (1908-2009)، وعلم الاجتماع مع مارسيل موس (1872-1950) (Marcel Mauss). وقد ترتب على هذا المستوى مستوى رابع تمثل – حسب عبارة السوداني – في انفتاح أفق جديد للبحث اللساني يتمثل فيما يسمى «لسانيات متضافرة الاختصاصات»، وهو يقصد بذلك تزاوج علم اللسانيات بعلوم إنسانية أخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والنقد الأدبي، وهو ما نشأت عنه علوم مثل اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية والأسلوبية، هذا فضلًا عن الأثر الذي تركته دروس سوسير في كل الاتجاهات اللسانية اللاحقة لسوسير.

الفصل الثاني: من نشوئية المعرفة اللغوية العربية المعاصرة إلى اكتشاف فردينان دي سوسير

يتناول هذا الفصل المرحلة الأولى من مراحل تفاعل الدرس اللغوي العربي مع نظرية سوسير، لكنّ الباحث احتاج إلى الإلمام بملامح الدرس اللغوي في العالم العربي قبل نشأة الأثر السوسيري؛ لكي يبرز طبيعة المنعرج الذي أحدثته تأثيرات سوسير في الدرس اللغوي العربي. لذلك تَرَكّز هذا الفصل على منابع التجديد في الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر مشرقًا ومغربًا. والباحث يربط هذا التجديد بالحركة الإصلاحية في الشرق التي كان من أهم أعلامها رفاعة الطهطاوي (1801-1873) الذي قاد توجهًا مهمًّا كما يقول السوداني «في تيسير النحو وتخفيفه من الدقائق النظرية»[1] وقد اعتبره السوداني ممهدا لحركتين في البحث اللغوي في مصر في مطلع القرن العشرين هما حركة إحياء النحو، وحركة تيسير النحو. ومثلما ارتبط التجديد لدى الطهطاوي بانفتاحه على الغرب، وعلى فرنسا بصفة خاصة، ارتبط التجديد في منطقة الشام باتصال أعلام هذه المنطقة بأوروبا. وكان من مظاهر هذا الاتصال تأسيس الجامعة الأمريكية في الشام على يد مجموعة من المبشرين والمستشرقين الذين انتقلوا للتدريس في منطقة الشام، وعلى يد بعض الأعلام من أبناء هذه المنطقة، من أمثال جرجي زيدان (1861-1914) وإبراهيم اليازجي (1847-1906) وأنستاس ماري الكرملي (1866-1947) وجبر ضومط (1859-1930)، الذين توفرت لهم فرصة الاطلاع على المناهج المستحدثة في أوروبا في مجال الدراسات اللغوية، فعملوا على تطبيقها على اللغة العربية.

واعتبر السوداني أن التجديد في المشرق العربي كان سابقًا للمغرب العربي؛ نظرًا لتأخر تأسيس الجامعات حتى ما بعد استقلال دول المغرب العربي في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد عقد السوداني مبحثين لرصد ملامح هذا التجديد؛ أولهما: يتناول اتجاهات البحث اللغوي المعاصر في المشرق العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين، وثانيهما: يتعلق باتجاهات البحث اللغوي المعاصر في المغرب العربي في أواسط القرن العشرين.

والخلاصة التي توصل إليها الباحث من رصد مختلف اتجاهات البحث اللغوي في المشرق العربي أن التعاقد بين الجامعة المصرية في بداياتها والجامعة الألمانية قد عاق تسرب الأثر السوسيري إلى الجامعة المصرية، ومنها إلى المشرق العربي إجمالًا، نظرًا إلى هيمنة التوجه التاريخي المقارن على المناخ العلمي في الجامعة المصرية، ونظرًا إلى «الاختلاف المنهجي والمفاهيمي بين آراء سوسير واللسانيات الألمانية»[2].

أما التجديد في المغرب العربي؛ فقد تأخر إلى النصف الثاني من القرن العشرين كما أسلفنا، وارتبط باستقلال دول المغرب العربي

1 - المرجع السابق، ص 82.

2 - المرجع نفسه، ص 88.

وبنشأة الجامعات فيها. وقد ارتبطت الجامعات الناشئة في المغرب العربي بالجامعة الفرنسية وهو ما جعل الدرس اللغوي في المغرب «مقتفيًا أثر البحث اللغوي في الجامعات الفرنسية»[1]. ورغم هذا الاتصال بين الجامعتين الذي أهّل الباحثين في الجامعات المغاربية للاطلاع المباشر على آراء دي سوسير؛ فإن عوائق من طبيعة نفسية وحضارية، وقفت في طريق انتشار أفكار سوسير، بل وفي طريق البحث اللساني عمومًا. هذه العوائق تتصل بتقديس اللغة العربية باعتبارها ركنًا من أركان الهوية، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يتوجسون من تطبيق هذا العلم الوافد على لغتهم. ومن العوائق ما يتصل باللغة التي كتبت بها البحوث الأولى في مجال اللسانيات، فهي عبارة عن أطروحات نوقشت في الجامعات الفرنسية. ومنها ما يتعلق بانحسار البحث اللساني في مجالات محدودة مثل الصوتيات واللهجات مع ما يثيره الاهتمام باللهجات لدى غير المتخصصين من حساسية. وقد ساد في بعض الأوساط مناخ المفاضلة بين النحو واللسانيات على أساس ارتباط النحو المباشر باللغة وبمقومات الهوية، وارتباط اللسانيات بلغة المستعمر، وهو ما أعاق انتشار اللسانيات وأعاق تبعا لذلك وصول الأثر السوسيري إلى كثير من الأوساط العلمية المحافظة.

الفصل الثالث: الوصفية في البحوث اللغوية العربية المعاصرة

يتناول هذا الفصل المرحلة الأولى من مراحل تسرب الأثر السوسيري إلى البحث اللغوي العربي، فكأننا بالسوداني يجعل من الوصفية عنوانًا لهذا الأثر. وهو يميز بين شكلين لهذا الحضور السوسيري؛ حضور ضمني يتمثل في المنهج الوصفي الذي اعتمد على سوسير في بعض الدراسات دون إحالة مباشرة، وحضور صريح تعبّر عنه دراسات يظهر فيها الأثر السوسيري واضحًا لا لبس فيه. وعلى هذه الثنائية بنى الباحث هذا الفصل، فخصص المبحث الأول منه للشكل الأول من أشكال الحضور وعنونه بـ«الوصفية من خارج دروس سوسير»[2]، وخصص المبحث الثاني من الفصل للشكل الثاني من أشكال الحضور وعنونه بـ«اكتشاف سوسير»[3]. ونموذج الدراسات التي اعتمدت منهجًا وصفيًّا في دراسة اللغة العربية دون أن تحيل مباشرة على سوسير، يتمثل في الكتب التي ألفت ضمن سياق حركة إحياء النحو وتيسيره، ومن هذه الكتب كتاب إبراهيم مصطفى (1888-1962) «إحياء النحو» الذي ظهر سنة 1937. ورغم الخلاف بين الدارسين في شأن الخلفية اللسانية لهذه الكتب، فإن السوداني يرى أن من أهم ملامح المنهج الوصفي المعتمد لدى إبراهيم مصطفى هو مفهوم النظام الذي اعتبره مصطفى الأساس الذي تقوم عليه اللغة. ويرى السوداني في حضور هذا المفهوم في هذا الكتاب وما تلاه من كتب تيسير النحو، علامةً على حضور اللسانيات في هذه الكتب[4]. وقد رصد السوداني حضور مفهومين آخرين مهمين هما الآنية والزمانية، أو النظامية والتاريخية في دروس بعض الأساتذة الألمان الذين استدعتهم الجامعة المصرية، وأبرزهم برجشتراسر (1886-1933) (Gotthelf Bergsträsser) الذي قدم درسا سنة 1929 بعنوان «التطور النحوي للغة العربية». وممن يستدعيهم السوداني كذلك الأب مرمرجي الدومنكي (1881-1963) الذي أشار في كتاباته المعجمية إلى مفاهيم من قبيل النظام و«عدم وجود علاقة طبيعية ضرورية بين الصوت والحرف، أو الكلمة وبين المعنى المتعلق بها»[5].

يتناول السوداني في المبحث الثاني أشكال الحضور الصريح لأفكار سوسير في الدراسات اللغوية العربية. ويذكر السوداني أن أول ظهور لسوسير لم يكن في الدراسات اللغوية بل كان، وبشكل مفارق، في كتاب لعالم اجتماع هو علي عبد الواحد وافي في مطلع الأربعينيات من القرن العشرين في كتاب له يحمل عنوان «علم اللغة» طبع سنة 1940. وعلم اللغة عنده ترجمة لمصطلح (Linguistique) الذي شاعت ترجمته فيما بعد بمصطلح «اللسانيات». وهو كتاب في التعريف بهذا العلم الجديد في الغرب من وجهة نظر عالم اجتماع غير ملم بالمفاهيم اللسانية إلمامًا دقيقًا حسب السوداني. كما أن عبد الواحد وافي كما يشير السوداني بدا معارضًا منتقدًا لأفكار سوسير متبنيًا لوجهة نظر تاريخية من اللغة. أما ظهور سوسير ضمن الدراسات اللغوية الفعلية ظهورًا مبنيًّا على خلفية معرفية ملمّة

1 - المرجع السابق، ص 95.
2 - المرجع نفسه، ص 103.
3 - المرجع نفسه، ص 112.
4 - المرجع نفسه، ص 106.
5 - المرجع نفسه، ص 109.

باللسانيات، فكان في كتابات بعض المبتعثين من الجامعة المصرية للدراسة في جامعة لندن، وهو إبراهيم أنيس.

ومن النقاط المهمة في هذه المتابعة المجهرية لحركة هجرة المعرفة اللسانية إلى السياق العربي إشارة السوداني إلى صدور ترجمتين لبحثين لهما قيمة مرجعية في اللسانيات المعاصرة، هما مقال لمايي التلميذ الأقرب بعنوان «علم اللسان»، وكتاب لجوزف فندريس (Joseph Vendryes) (1875-1960) بعنوان «اللغة». لكن يبدو أن صدور كتاب فندريس كان سابقًا لصدور كتاب سوسير.

الفصل الرابع: من اكتشاف فردينان دي سوسير إلى نشأة المبحث الأسلوبي

يتناول هذا الفصل حضور سوسير في البحوث اللغوية العربية بعد الخمسينيات من القرن العشرين، أي ما بعد جيل الرواد، والجيل الذي يتناوله هذا الفصل هو جيل الطلبة الذين تلقوا المعرفة اللسانية في لندن بالنسبة إلى المشرق العربي، أو في فرنسا بالنسبة إلى المغرب العربي. ويتميز هذا الجيل، كما يرى السوداني، بتبلور الوعي باللسانيات، وبكيفية تقديمها[1]. وقد أقام السوداني هذا الفصل على مبحثين؛ خصص أولهما لخريجي مدرسة لندن، وخصص ثانيهما للباحثين في المغرب العربي ممن تربطهم صلة متينة بالجامعة الفرنسية.

أما خريجو جامعة لندن فقد تلقوا اللسانيات على فيرث ثم عادوا إلى بلدهم ونقلوا حصيلة ما تلقوه إلى الجامعات المصرية أساسًا. ويتناول السوداني الإنتاج اللساني لطائفة من هؤلاء الباحثين بالتقديم ويعمل على تقييم دقة الإلمام لديهم بنظرية دي سوسير ومفاهيمها، وهم على التوالي؛ عبد الرحمان أيوب (1902-1991)، وتمام حسان (1918-2011)، وكمال محمد بشر (1921-2015)، ومحمود السعران (1923-1963). وقد أدى اشتغال هؤلاء بالتدريس في الجامعات المصرية إلى اعتماد التراث النحوي مجالًا تطبيقيًّا للمعرفة اللسانية التي تلقوها في الغرب، ولذلك تركزت أعمالهم على نقد التراث النحوي. ولعل أهم ما وجهوه من نقد للتراث هو الطابع المعياري لعلوم اللغة في هذا التراث في مقابل المنهج اللساني الوصفي الذي يرومون إرساءه في دراسة اللغة العربية دراسة علمية. ولذلك قدّموا اللّسانيات الحديثة كما يقول السوداني باعتبارها «بديلًا منهجيًّا تتجاوز به المعيارية التي حكمت اللغويات والصبغة الفلسفية التي طبعتها»[2].

ويعرض السوداني أعمال تمام حسان، متقصيًا أشكال الحضور السوسيري لديه، متوقفًا عند الإشكال المتعلق بترجمة المصطلحات والمفاهيم السوسيرية، وخاصة الالتباس في ترجمة الثلاثية المعروفة لدى سوسير (Langage, Langue, Parole)، وهو التباس يقع فيه أكثر الباحثين القادمين من خلفية أنجلوسكسونية، نظرًا إلى أن اللغة الإنجليزية تميز بين مستويين فحسب في الظاهرة اللغوية (Language, Speech). هذا الالتباس منع بعض الباحثين من تمثل المفاهيم السوسيرية تمثلًا سليمًا كما يقول[3]. وهذا الالتباس هو ما حال دون تحديد دقيق لمجال العلم اللساني ضمن هذا الثالوث السوسيري لدى تمام حسان ولدى محمود السعران كذلك[4]. وقد نقل إلينا السوداني وجهًا من وجوه مكابدة هذا الجيل في نحت المصطلحات الملائمة لهذه المفاهيم في اللغة العربية، وفي تطبيق هذه المفاهيم في دراسة اللغة. وقد أشار السوداني إلى أهمية مفهوم النظام السوسيري في الأعمال التطبيقية لدى تمام حسان. ولعل أهم وجوه الأثر السوسيري التي رصدها السوداني لدى تمام حسان تكمن في حرصه على التمييز بين المنهجين الوصفي والمعياري في دراسة اللغة في كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية». فاللسانيات تجسد هذا المنهج الوصفي في مقابل المنهج المعياري في الأنحاء التقليدية.

وينتهي السوداني من استعراض كتابات تمام حسان إلى أن هذه المؤلفات غلب عليها الهاجس التطبيقي «فلم تخلص لتقديم آراء سوسير تقديما نظريًّا محضًا»[5]، خلافًا مثلًا لمحمود السعران الذي يرى السوداني في كتابه «علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي» الصادر

1 - المرجع السابق، ص 129-130.
2 - المرجع نفسه، ص 133.
3 - المرجع نفسه، ص 137.
4 - المرجع نفسه، ص 145.
5 - المرجع نفسه، ص 145.

سنة 1962، أولَ دراسة عربية قدّم فيها صاحبها علم اللغة تقديمًا نظريًّا صِرْفًا[1]. ويعرض السوداني محتويات هذا الكتاب منتقدًا بعض الجوانب فيه؛ فمن ذلك أن السعران في تناوله لثنائية؛ الآني والزماني، حصر هذه الثنائية في مجال الدلالة، في حين أنها تتصل لدى سوسير بالنظام اللغوي في كل مستوياته[2]. ويشير السوداني إلى الإشكال المصطلحي، أو ما يصفه بـ«التذبذب الاصطلاحي»[3] في كتاب السعران، وهو ما يظهر في تناوله مفهوم العلامة اللغوية فهو يستعمل مصطلحات «الكلمة» و«العلامة اللغوية» و«الرمز» بمعنى واحد، رغم حرص سوسير على التمييز بين الرمز والعلامة اللغوية في كتابه. فكأني بالسوداني يشير إلى أن اطلاع السعران على سوسير لم يكن اطلاعًا دقيقًا مباشرًا، وهو ما يظهر في أكثر من موضع لديه، من ذلك مماثلته بين «الأصوات» و«الصورة السمعية»، رغم حرص سوسير على التمييز بينهما؛ إذ إن الصورة السمعية لدى سوسير هي البصمة الذهنية للأصوات.

يخلص السوداني، من استقصاء الأثر السوسيري في الدراسات المشرقية خلال عقد الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين، إلى أن جانب التطبيق على التراث اللغوي غلب في هذه الدراسات على جانب التنظير، بحكم المشاغل التعليمية لأبناء هذا الجيل. فوقع تقديم اللسانيات كبديل للمناهج التراثية في دراسة اللغة لتجاوز مظاهر الخلل في التراث النحوي. فكانت مقولات سوسير هي الأساس الذي اعتمدوه في تأسيس دراسة وصفية متمحضة للغة، لكن إلمام هؤلاء بنظرية سوسير لم يكن دقيقًا. وقد حرمهم ذلك في رأي السوداني من تبيّن «الحيز الذي يحصر فيه سوسير الدراسة اللسانية»[4]، مشيرًا بذلك إلى مفهوم اللسان الذي يجسم الجانب الاجتماعي للغة في مقابل الجانب الكوني الذي يجسّمه مفهوم اللغة، والجانب الفردي الذي يجسّمه مفهوم الكلام. فهم لم يتمكنوا من تقديم اللسانيات السوسيرية في عمقها المنهجي والمفاهيمي؛ لغلبة الهاجس التطبيقي لديهم على الهاجس النظري.

أما المبحث الثاني في هذا الفصل، فقد خصصه السوداني لتلقي سوسير في المغرب العربي، فقد اكتشفه الباحثون اللسانيات هناك من خلال اتصالهم بالجامعات الفرنسية، وهو ما مكنهم من دراسة كتاب سوسير وتمثله على نحو أفضل من زملائهم المشارقة. وذكر السوداني من المبشرين الأوائل بهذا العلم في المغرب؛ العربي أحمد الأخضر غزال (1917-2008) في المغرب، وعبد الرحمان الحاج صالح (1927-2017) في الجزائر، وصالح القرمادي (1933-1982) في تونس[5]. وقد أشرف صالح القرمادي بعد عودته إلى تونس على ترجمة عربية لدروس سوسير أنجزها محمد الشاوش ومحمد عجينة، وحظيت النظرية السوسيرية بتقديمين وافيين في مقالين؛ أحدهما: لعبد الرحمان الحاج صالح صدر سنة 1972 بعنوان «مدخل إلى علم اللسان الحديث»، وثانيهما: لصالح القرمادي بعنوان «أمهات نظريات فردينان دي سوسير»، نشر باللغة الفرنسية في مرقونة بقسم اللسانيات لمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، سنة 1973، ونشر مترجمًا إلى اللغة العربية، ملحَقًا بترجمة محمد الشاوش ومحمد عجينة لدروس سوسير سنة 1985.

ومن مظاهر الوعي بالنظرية السوسيرية التي يرصدها السوداني لدى عبد الرحمن الحاج صالح، بالإضافة إلى إلمامه بخلفيات سوسير المعرفية في مقاله ورصده للسيرورة المعرفية التي أنتجت النظرية السوسيرية، أن هذا الباحث كان ملمًّا إلمامًا دقيقًا بحصر سوسير موضوع اللسانيات في مستوى اللسان، وهو أمر لم يكن واضحًا عند اللغويين المشارقة من خريجي مدرسة لندن. وكذلك الأمر مع القرمادي؛ فقد تميز بعمق الإلمام بالنظرية السوسيرية، وعمل في مقاله على استخراج «الهرم النظري لمقولات سوسير» منطلقًا من تعريف العلم وضبط موقعه ضمن شجرة العلوم، وصولًا إلى التمييز بين ثالوث «اللغة واللسان والكلام»، وهي الموافقة على التوالي للثالوث الفرنسي (Langage) و(Langue) و(Parole)، على أن الترجمة التونسية لسوسير تعتمد ثالوثًا آخر هو على التوالي «الكلام واللغة واللفظ»، وهو أمر سيدرسه السوداني في فصل في آخر الكتاب.

ولم يكتف القرمادي بعرض نظرية سوسير عرضًا نظريًّا وافيًا، بل إنه وجّه ضروبًا من النقد إلى ما اعتبره تناقضات في صلب هذه النظرية، من ذلك، التناقض بين محاولة سوسير تخليص الدراسة اللغوية من المعطيات النفسية من ناحية، وإدراج علم اللسانيات ضمن

1 - المرجع السابق، ص 145.
2 - المرجع نفسه، ص 145.
3 - المرجع نفسه، ص 150.
4 - المرجع نفسه، ص 154–155.
5 - المرجع نفسه، ص 156.

علم النفس من ناحية أخرى، ومحاورته لمختلف الثنائيات التي جاء بها سوسير من قبيل اللسان والكلام، والآنية والزمانية، والعلاقات السياقية والعلاقات الترابطية، والدال والمدلول. وهو بذلك يعتمد نفس المنهج الذي اعتمده عبد الرحمان الحاج صالح، من تقديم نظرية سوسير في شكل ثنائيات مستلهمة من تقديم مونان (1910-1933) (Georges Mounin) لها في كتابه «لسانيات القرن العشرين»، وهو منهج يرى السوداني أنه يخل بتماسك النظرية إذا أخذ بحرفيّته.

وفي سياق المقارنة بين جهود المشارقة والمغاربة يرى السوداني أن الجانب التطبيقي والتجريبي غلب على جهود المشارقة، وهو ما جعل الجانب النظري لديهم ضامرًا مقتصرًا على شتات من المفاهيم السوسيرية، تفتقر إلى الناظم النظري لها. في حين تميزت جهود المغاربة بالعمق في التعامل النظري الشمولي مع نظرية سوسير، في مقابل الضمور التطبيقي لها[1]. وقد تميزت بداية البحث اللساني في المغرب العربي بـ«شمولية الرؤية» والقدرة على «محاورة المقولة اللسانية»[2].

ونحن نُفاجأ بعد ذلك بعودة السوداني إلى المشرق العربي في تجاوز للمعيار الجغرافي الذي بدا لنا أنه ضبطه لنفسه في هذا البحث، ولكننا نتبين بعد ذلك أن المبحث الثاني المعنون بـ«انخراط المغرب العربي في البحث اللساني ونشأة المبحث الأسلوبي» مخصص لرصد الأثر السوسيري لدى الدارسين في عقد السبعينيات من القرن العشرين عند المغاربة والمشارقة بعد أن تناول في المبحث الأول منه عقد الستينيات وبداية السبعينيات. فبعد أن خصص عنصرًا من هذا المبحث للّسانيات في المغرب العربي تناول فيه جهود المغاربة الذين تناولناهم في الفقرة السابقة، وكلُّ إنتاجهم كان في فترة السبعينيات، نجده يخصص عنصرًا لاستمرارية البحث اللساني في المشرق العربي وتطور الوعي بالدرس السوسيري، ويتناول فيه جيل السبعينيات في المشرق العربي. ويذكر من أعلام هذا الجيل؛ كمال محمد بشر[3]، وحسن ظاظا (1919-1999)، وريمون طحان، وعبده الراجحي (1937-2010)، ومحمود فهمي حجازي (1940-2019)، ورمضان عبد التواب (1930-2001)، وأنيس فريحة (1903-1993). وهو يقسم أعمالهم إلى ثلاثة اتجاهات؛ أولها: اتجاه نظري «يقدم اللسانيات تقديمًا استعراضيًّا تاريخيًّا يُستحضر سوسير فيه باعتباره مؤسسًا للاتجاه الوصفي في الدراسة اللغوية»، ويدرج السوداني أنيس فريحة ومحمود فهمي حجازي وكمال محمد بشر ضمن هذا الاتجاه. والاتجاه الثاني: تجريبي تطبيقي يعمل على تناول اللغة العربية تناولًا لسانيًّا حديثًا ويدرج الباحث كلًّا من عبده الراجحي ومحمود فهمي حجازي وريمون طحان ضمن هذا الاتجاه. والاتجاه الثالث: فلسفي، يمثله ظاظا ومصطفى مندور. ثم يستدرك السوداني على هذا التمشي الذي سلكه، فيشير إلى وجود اتجاه مواز للاتجاه الفلسفي يتمثل في نشأة المبحث الأسلوبي في المغرب والمشرق العربيين، وهو يقصد بالتوازي هنا الاندراج ضمن نفس الفترة الزمنية.

وفي تناوله لجهود الباحثين من الاتجاه الأول نلاحظ أن السوداني يعتمد نفس المعيار الذي اعتمده سابقًا في الحكم على الدارسين بالإلمام بنظرية سوسير، وهو مدى وعي الباحثين بالتمييز الذي أقامه سوسير بين اللغة واللسان والكلام، وكذلك مدى وعيهم بما يميز الدرس اللساني من منهج وصفي في مقابل المنهج المعياري للدرس اللغوي التقليدي. فما يجمع بين الدارسين في هذا الاتجاه هو الجانب الذي يصفه السوداني بالاستعراضي الذي تقدم فيه «اللسانيات السوسيرية انطلاقًا من جهازها المفاهيمي»[4]. ولعل وجه الجدة والطرافة مع هؤلاء إضافة إلى الإلمام بالجهاز المفاهيمي السوسيري، هو تلك المقارنات التي يعقدونها بين مفاهيم سوسير وتوزيعية بلومفيلد (1887-1949) (Leonard Bloomfield) ومنظومية هيلمسليف (1899-1965) (Louis Hjelmslev) وتوليدية تشومسكي (Avram Noam Chomsky). أي إنّ الوعي بالجهاز المفاهيمي السوسيري وتراكم المعرفة اللسانية قد بلغ درجة تمكن الباحثين من تنزيل سوسير ضمن السياق الشامل لعلم اللسانيات[5].

أما أصحاب الاتجاه التجريبي؛ فيبدو أن ما يجمع بينهم هو محاولة الوصل بين اللسانيات والتراث النحوي، ومحاولة الوقوف على نصيب التراث النحوي من الوصفية للحكم له أو عليه، بالاقتراب من المنهجية العلمية. فمنهم من أثبت للنحو العربي درجات متفاوتة من الوصفية، ومنهم من ذهب مذهبًا غريبًا أسند إلى النحاة العرب فيه فضل السبق إلى الدراسة الوصفية للغة، مثل الراجحي. ومنهم

1 - المرجع السابق، ص 167.

2 - المرجع نفسه، ص 168.

3 - نلاحظ هنا أنه سبق ذكر محمد كمال بشر في الفصل الرابع، ضمن جيل الرواد من خريجي مدرسة لندن.

4 - المرجع نفسه، ص 178.

5 - المرجع نفسه، ص 179.

من نفى عن التراث صفة الوصفية، ودعا إلى استبدال الدرس التراثي باللسانيات.

ويتناول السوداني في الاتجاه الثالث طائفة من البحوث لا تنتمي في الأصل إلى مجال الدرس اللغوي؛ لأن أصحابها من المشتغلين بالفلسفة وبالنقد الأدبي. أما الفلاسفة فقد مثلت اللسانيات بالنسبة إليهم رافدًا اقتبسوا منه بعض المباحث المتصلة بفلسفة اللغة مثل اعتباطية العلامة اللغوية، والبعد الاجتماعي في الظاهرة اللغوية، والوظيفة التواصلية للغة. وقد لاحظ السوداني أن تناول المشتغلين بالفلسفة لنظرية سوسير كان أعمق من تناول اللغويين الذين استبد بهم هاجس مراجعة التراث في ضوء اللسانيات، وهو ما تسبب في صرفهم عن الثراء المعرفي للنظرية السوسيرية[1]. ونفس الملاحظة تصدق، حسب السوداني، على المشتغلين بالنقد الأدبي وبالأسلوبية على نحو خاص؛ فقد بيّن السوداني إفادة الأسلوبية من مقولات سوسير في تجديد الدرس الأدبي وتوجيهه وجهة علمية وصفية خاصة مع تيار النقد البنيوي كما جسمته شعرية جاكبسون (Roman Jakobson) (1896-1982) وإنشائية تودوروف (Tzvetan Todorov) (1939-2017) والسيميائية الأدبية مع رولان بارت (Roland Barthes) (1915-1980). وقد استفاد النقاد العرب من هذه المكتسبات، حتى إن السوداني ظفر بأفضل المداخل إلى نظرية سوسير، كما يقول، لدى نقاد من أمثال صلاح فضل الذي قدم نظرية سوسير في كتابه «نظرية البنائية في النقد الأدبي» تقديمًا دقيقًا وشاملًا ينم عن إلمام بالنظرية في معمارها النظري الشامل وفي دقائقها. فالبحوث غير اللغوية، كما يقول السوداني، كانت «أقدر على الاقتراب من العمق النظري لآراء سوسير؛ (...) ففي حين ظل سجال اللغويين عقودًا من الزمن دائرًا حول درجة جدة المقولات اللسانية، انبرى غير المتخصصين في علم اللغة يرصدون ثمرة المعرفة اللسانية، فكان هؤلاء أدنى إلى التعريف بحصيلتها من ذوي الاختصاص فيها»[2].

الفصل الخامس: تبلور الوعي باللسانيات السوسيرية والسعي إلى تقديمها تقديمًا متّسقًا

يتناول هذا الفصل الأثر السوسيري في الدرس اللساني خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ويُقيمُه السوداني على ثلاثة مباحث، تناسب تصنيفه المؤلفات اللسانية العربية خلال هذه الفترة إلى ثلاثة اتجاهات؛ أولها: يضم المؤلفين الذين عملوا على «رصد موقع النظرية السوسيرية في سيرورة البحث اللساني الحديث». وثانيها: يضم دارسين عمدوا إلى «مراجعة التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات السوسيرية». وثالثها: يضم المؤلفين الذين خصّصوا كتبًا تمحّضت لعرض نظرية سوسير[3].

أما أصحاب الاتجاه الأول، الذين تعاملوا نظريًّا مع اللسانيات السوسيرية، فقد تراوحت جهودهم بين محاولة رصد التحول الذي أحدثه سوسير في البحث اللغوي من ناحية وبين عرض الجهاز المفاهيمي للنظرية السوسيرية من ناحية أخرى. وقد غلب رصد سياقات التجاوز على أعمال لغويين؛ مثل محمد الحناش، وميشال زكريا، وعبد الصبور شاهين (1929-2010)، ورمضان عبد التواب، وعبد العزيز مطر. وقد اهتم هؤلاء برصد «سياقات التجاوز التي حققها سوسير» وهو ما يفسر تخصيص حيّز مهمّ من أعمال هؤلاء للمقارنة بين النظرية السوسيرية وفقه اللغة. وغلب جانب عرض النظرية على أعمال عبد السلام المسدي ومحمد الشاوش، وكان هذا العرض في الغالب يعتمد مجموعة من الثنائيات والثواليث[4].

وأما أصحاب الاتجاه التجريبي فقد عمدوا إلى مراجعة التراث بواسطة اللسانيات، وذكر السوداني من أبرز أعلام هذا الاتجاه؛ حلمي خليل (1935-2010)، وكريم زكي حسام الدين، وإميل بديع يعقوب، وريمون طحان، ومحمد عيد، وأحمد سليمان ياقوت. وكانت جهود هؤلاء تبحث في التراث عن مقولات تناظر الدرس اللساني الحديث. وبذلك انتقل هؤلاء من تقديم نظرية سوسير إلى اتخاذها مرجعية في الحكم على التراث من حيث درجة الوصفية والعلمية والآنية المتوفرة فيه، ومن حيث درجة قربه أو سبقه أحيانًا للدرس اللساني الحديث.

1 - المرجع السابق، ص 192.
2 - المرجع نفسه، ص 197.
3 - المرجع نفسه، ص 205.
4 - المرجع نفسه، ص 225.

وأما أصحاب الاتجاه الثالث، الذين خصصوا كتبا متمحضة لعرض النظرية، فقد قسمهم السوداني إلى ثلاثة أنساق؛ نسق قام بمحاكاة بنية دروس سوسير محاكاة تامة، ونسق قدم أصحابه آراء سوسير وفق ثنائيات، ونسق أعاد أصحابه بناء النظرية السوسيرية وفق معمار هرمي متماسك[1].

الفصل السادس: ترجمة دروس فردينان دي سوسير وإشكالية المصطلح اللساني

خصص السوداني هذا الفصل لترجمات كتاب سوسير الخمس إلى اللغة العربية، والتي صدرت دفعة واحدة خلال عقد الثمانينيات، بعد مرور أربعة عقود على أول إشارة إلى سوسير في الدراسات اللغوية العربية، واعتبر السوداني صدور هذه الترجمات علامة على توفر «تبصر أعمق باللسانيات السوسيرية»[2]. وقد ترتب على هذا التأخر في صدور ترجمة الكتاب أن جيل الرواد، إلى حدود أواخر الخمسينيات من القرن العشرين تاريخ صدور الترجمة الإنجليزية للكتاب، لم يتمكن من الاطلاع المباشر على الكتاب. بل كان اطلاعه عليه من خلال علماء اللسانيات في جامعة لندن، وعلى رأسهم فيرث. ويستنتج السوداني من تأخر ترجمة سوسير تأخرًا في الوعي بالدرس السوسيري لدى اللغويين العرب. وقد قاده ذلك إلى البحث في أسباب تأخر الترجمة العربية، ثم عرض الترجمات العربية لدروس سوسير، ليخلص بعد ذلك إلى طرح إشكالية تعريب المصطلح السوسيري.

وفي مبحث الأسباب التي أدت إلى تأخر ترجمة سوسير يبين السوداني أن الترجمة تتويج لمراحل الوعي بالدرس اللساني، وليست منطلقًا لها، فالوعي بسوسير مر بمراحل انطلقت بترجمة بعض المصطلحات ومحاولة استيعابها، وتجاوزت ذلك إلى ترجمة بعض الأجزاء من الكتاب، ولما توفر وعي شامل بنظرية سوسير تهيأت أسباب إنجاز ترجمات كاملة للكتاب. وبذلك يكون تأخر الترجمة نتيجة طبيعية لعدم نضج الوعي بنظرية سوسير، إلا في أواخر السبعينيات وفترة الثمانينيات من القرن العشرين.

وفي عرض ترجمات سوسير يميز السوداني بين ترجمات غير مباشرة اعتمدت الترجمة الإنجليزية فهي ترجمات لترجمات في الواقع، ونعني بذلك ترجمتَي الفلسطيني أحمد نعيم الكراعين، والعراقي يوئيل يوسف عزيز، الصادرتين سنة 1985، وترجمات مباشرة اعتمدت النص الفرنسي، وهي ترجمة التونسيين محمد الشاوش ومحمد عجينة بإشراف صالح القرمادي الصادرة سنة 1985، والمغربي عبد القادر قنيني الصادرة سنة 1987، والسوريين يوسف غازي ومجيد نصر الصادرة سنة 1984. ويشير السوداني إلى أن كلًّا من هذه الترجمات لم تفد من بقية الترجمات؛ إذ لم يحصل التراكم الذي تتطور به كل ترجمة بإفادتها من سابقاتها. ولعل ما يفسر ذلك تقارب هذه الترجمات في الزمان، وصدور أغلبها في سنة واحدة. ويقر السوداني أن الترجمة التونسية احتوت «على أوجه صرامة علمية تكشف وعيًا بخطر الترجمة، وتقديرًا لأهميتها في إرساء المعرفة اللسانية»[3].

وقد ترتب على تعدد الترجمات اختلاف في ترجمة المصطلح اللساني، خصه السوداني بالمبحث الأخير من هذا الفصل، تناول فيه إشكالية تعريب المصطلح السوسيري. وهي إشكالية تعود إلى المصطلح اللساني إجمالًا، ولكنها تكتسب خصوصية مع المصطلح السوسيري، نظرًا إلى خصوصية السياق الذي ظهر فيه سوسير وجدّة العلم الذي أسسه وما تطلبه من تجديد في المصطلحات. وقد تناول السوداني صعوبة توليد المصطلح اللساني، منطلقًا من وصف طرائق توليد المصطلح اللساني العربي الحديث، وهو ما أطلق عليه «موارد المصطلح اللساني»[4]. ولعل أهم الإشكاليات في هذا المجال هي الإشكاليات المتعلقة بتعدد المصطلحات المولّدة للمفهوم الواحد نتيجة غياب التنسيق بين اللسانيين العرب في المجال الاصطلاحي. وهو ما أدى إلى خلق ما سماه السوداني «الجزرَ اللسانية»، وأدنى مظاهرها التمييز بين «لسانيات مغربية» و«لسانيات مشرقية»[5]. ويرى السوداني أن الأخطر من ذلك هو التشتت المصطلحي الناتج عن

1 - المرجع السابق، ص 232.
2 - المرجع نفسه، ص 243.
3 - المرجع نفسه، ص 259.
4 - المرجع نفسه، ص 262.
5 - المرجع نفسه، ص 269.

«عدم التبصر بما يراد من مصطلح العلم» وهو تشتت يرتبط بخلل في تمثل المفاهيم اللسانية[1].

ويعرض السوداني نماذج لهذا التعدد الاصطلاحي من خلال استعراض الترجمات المختلفة لأهم المفاهيم اللسانية، بدءًا بالمصطلح الذي استعمل للدلالة على العلم، ومرورًا بالمفاهيم المركزية للغة واللسان والكلام وصولًا إلى بقية الثنائيات الأساسية في النظرية السوسيرية مثل الآنية والزمانية، والنسقية والجدولية وغيرها، ويخلص السوداني من المقارنة بين هذه الترجمات ومن البحث في أسباب التعدد الاصطلاحي لترجمة المصطلح الواحد إلى أن هذه الترجمات «تخلق مسافة بين المعرفة اللسانية والمتطلع إليها بلسان واحد هو اللسان العربي؛ نظرًا إلى ما وراء هذه الترجمات من تباين في المصطلح واختلاف في خطط الترجمة، وهو تعدد لا يحقق التراكم النوعي، وإنما يكرس التجميع الكمي»[2]. وهو يقترح، في إثر المسدي، على الجامعات ومراكز البحث العربية أن تتصدى لإنجاز ترجمة لدروس سوسير «تحقق شروط الدقة المعرفية» ويتم فيها توحيد المصطلح اللساني العربي، بحيث تصبح هذه الترجمة مرجعًا يحتذى في ترجمة المصطلح اللساني[3].

الفصل السابع: السوسيريات الجديدة

يتناول هذا الفصل الأخير من الكتاب الأثر السوسيري في الدرس اللغوي العربي في العشريتين الأوليين من القرن الواحد والعشرين. ويشير السوداني إلى تنامي الاهتمام بسوسير على المستوى الكمي في هذه الحقبة. لكن هذا التنامي الكمي لا يعكس فهمًا حقيقيًّا لما أنجزه سوسير، إذ إن الكثير من الكتاب يتوسلون بسوسير باعتباره رمزًا من رموز الحداثة في العلوم الإنسانية عمومًا، فاستشهادهم بسوسير يضمن لهم نوعًا من «الانخراط في الحداثة من دون تكلفة عالية»[4]. وقد عمد بعض هؤلاء إلى المبالغة والغلو في تقديم سوسير باعتباره بديلًا للتراث وللمعرفة اللغوية التقليدية، فتسببوا في تشويه المعرفة اللسانية وفي إلصاق الكثير من التّهم بها.

ويحاول السوداني المقارنة بين أشكال تقبل دروس سوسير في الغرب وأشكال تقبلها عند العرب. فيتبين له أن حضور سوسير في الدراسات الغربية يتخذ شكلين: الأول يقوم على استثمار دروسه على نحو ما، والثاني يقوم على التأريخ لها. أما الباحثون العرب فرغم تقديرهم لأهمية المنعرج السوسيري في البحث اللغوي المعاصر، فإن المراجع لجهودهم لا يكاد يجد «من بين هؤلاء المثمنين مطورًا لدروس سوسير، أو مستثمرا إياها في سياق بحثي مخصوص»[5]. ويدعو السوداني إلى التمييز، فيما يكتب عن سوسير، بين من تتعلق كتاباتهم بالعلم وبين من يكتبون عن سوسير من خارج دائرة العلم[6]، ومن الروائز التي يتخذها السوداني عينة من مظاهر الاهتمام بسوسير في بداية القرن العشرين ترجمة الكثير من الكتب المتعلقة بسوسير.

وفي المبحث الثاني من هذا الفصل يتناول السوداني خصائص التلقي الجديد لسوسير. وهو يقصد بالتلقي الجديد انتشار موجة من التشكيك في الدروس من حيث صحة نسبتها إلى سوسير لدى بعض الدارسين العرب. وهو تشكيك يجد له جذورا في كتابات غربية عن سوسير كشفت وثائق جديدة مما خطه سوسير بيده. ويرد السوداني على هؤلاء المشككين بأن نقدًا كثيرًا وُجِّه إلى دروس سوسير من قبل الدارسين الغربيين، لكنه لم يصل إلى درجة التشكيك في نسبة الدروس إلى صاحبها، بل إن هذا النقد ساهم في تدقيق ما نسب إلى سوسير، وفي تأكيد هذه النسبة، وتثمين جهود بالي (Charles Bally) (1865-1947) وسيشهاي (Albert Sechehaye) (1870-1946) في إخراج الدروس.

ويقدم السوداني في المبحث الثالث من هذا الفصل ما يَسِمه بـ«الإطار الجديد للتلقي العربي لسوسير في مطلع القرن الحادي

1 - المرجع السابق، ص 271.
2 - المرجع نفسه، ص 286.
3 - المرجع نفسه، ص 287.
4 - المرجع نفسه، ص 291.
5 - المرجع نفسه، ص 293.
6 - المرجع نفسه، ص 293.

والعشرين» وهو يقصد بالإطار الجديد ما صدر من دراسات تعوّل على ما اعتبر اكتشافات لوثائق نادرة متعلقة بسوسير سنة 1996، صدرت في كتاب بعنوان «كتابات في اللسانيات العامة». ويرى السوداني في هذه الوثائق توسعة لكثير من الأفكار التي وردت موجزة في دروس سوسير، وأنه ليس فيها ما يناقض الأفكار الواردة في الدروس. لكن هذا الكتاب مثّل «حافزًا مهمًّا جدد اهتمام الباحثين باللسانيات السوسيرية في السياقين الغربي والعربي»[1]. ويرد السوداني على الكتابات العربية المشككة في نسبة الكتاب إلى صاحبه، بأن ما ظهر من وثائق وملابسات تتعلق بجمع الدروس لا يرقى إلى التشكيك في الطبعة الأولى من الدروس. ويتناول السوداني بالنقد نماذج من التلقي العربي لدروس سوسير مقارنًا بين التلقي الغربي لها والتلقي العربي، فيخلص، في صيغة لا تخلو من تعميم، إلى أن التلقي الغربي لها كان تلقيًا بنّاءً، إذ وقع استثمارها في مجالات، شتى لسانية وغير لسانية، في حين اقتصر الدارسون العرب على التلقي والتمثل، ولم يستثمروا المعرفة اللسانية ولم يطوروها[2]. ويقوم السوداني باستطراد طويل للحديث عن نموذج من الدارسين الذين يمثل تعاملهم مع اللسانيات تعبيرًا عن أزمة نفسية أكثر من كونه تعبيرًا عن وعي حقيقي بها. هذا النموذج يتجلّى في ثلاثية عبد العزيز حمودة، الصادرة عن سلسلة عالم المعرفة: «المرايا المحدبة، والمرايا المقعرة، والخروج من التيه». وتمثل هذه الكتب في نظر السوداني منوالًا في التعامل مع المنجز اللساني هو «أحد العوائق أمام التجديد في التعامل مع التراث من جهة وفي التعامل مع اللسانيات من جهة أخرى»[3].

وينهي السوداني هذا الفصل بالحديث عن بعض العوائق الأخرى التي حالت دون توفر فهم متبصر عميق بسوسير في بداية القرن العشرين. وتجاوز هذه العوائق كفيل بتوفر هذا الفهم. أول هذه الأمور إنجاز ترجمة جديدة لدروس سوسير تتجاوز هنات الترجمات السابقة، وتعتمد ما استقر من مصطلحات لسانية، وأن تأخذ هذه الترجمة الملاحظات التي ذيل بها توليو دي مورو طبعة 1972 الفرنسية من الكتاب يعين الاعتبار، وثانيها ترجمة المستدركات على الكتاب التي صدرت لاحقًا مثل مقدمة الدروس لعام (1908-1909)، ومسودات سوسير ونصوصه التي نشرت في مجلة «كراسات فردينان دي سوسير» وكذلك ترجمة كتاب «كتابات في اللسانيات العامة» الصادر سنة 2002، والذي يتضمن نصوصًا مهمة لسوسير مكنت من مراجعة الكثير من الهنات في الطبعة الأولى للدروس، وتوضيح كثير من الأمور بها، وأدت إلى إعادة ترجمة دروس سوسير إلى الكثير من اللغات.

الخاتمة العامة للكتاب

يُذكّر السوداني في هذه الخاتمة بالمنهج المعتمد في الكتاب، وبأهمّ النتائج التي توصل إليها. فمن ناحية المنهج يلحّ السوداني على المنظور الثنائي المعتمد في هذا البحث، وقد سعى فيه الباحث إلى المزاوجة بين رصد حركة الفكر اللغوي العربي الحديث في كليته، وبين رصد الأثر السوسيري في هذا الفكر. ويُذكّر السوداني بأهم المنعرجات التي عرفها هذا الفكر اللغوي، منطلقًا من الفترة السابقة لظهور سوسير في هذا الفكر، وهي فترة التعاقد بين الجامعة المصرية والجامعة الألمانية وهو، في وجه من وجوهه، تعاقد مع المدرسة الألمانية التاريخية في الدرس اللغوي. وقد أعاق هذا التعاقد إمكانية الأثر السوسيري الذي لم يتسرب إلى الفكر العربي إلا مع بداية الأربعينيات مع عالم الاجتماع علي عبد الواحد وافي، ومع عودة الباحثين المصريين المبتعثين إلى جامعة لندن؛ إذ حملوا معهم بعض مقولات سوسير من خلال ما تلقوه عن أستاذهم فيرث. لكن الإلمام بالجهاز المفاهيمي لنظرية سوسير إلمامًا شاملًا لم يتحقق إلا بنشأة الجامعات المغاربية التي أخذ روادها اللسانيات السوسيرية على نحو مباشر من الجامعات الفرنسية. وأسعفتهم معرفتهم باللسان الفرنسي في الاطّلاع على سوسير في منابعه دون حاجة إلى وساطة، وهو ما يفسر نضج الوعي الشامل بالنظرية السوسيرية، بعد أن كان الوعي بها جزئيًّا من خلال بعض المفاهيم المجتلبة من الدرس الفيرثي في جامعة لندن.

ومن مظاهر اكتمال الوعي باللسانيات السوسيرية، حسب السوداني، ظهور خمس ترجمات لدروس سوسير في أواسط الثمانينيات

1 - المرجع السابق، ص 300.

2 - المرجع نفسه، ص 303.

3 - المرجع نفسه، ص 306.

من القرن العشرين، ذلك أن الترجمة «فعل معرفي يقتضي تحقق وعي عميق يوازيه، أو يعقبه»[1]. لكن هذه الترجمات تطرح مشكلًا يتعلق بتعدد المصطلح اللساني للمفهوم الواحد، ويقترح السوداني أن تجاوز هذا المشكل منوط بالمؤلفات المصطلحية اللسانية، والباحث لا يقصد بذلك المعاجم المصطلحية؛ لأن شأنها في التشتت لا يختلف عن شأن الدراسات اللسانية والترجمات. بل يبدو أن الباحث يدعو إلى إنشاء موسوعة لسانية عربية تعمل على توحيد المصطلحات اللسانية وتقوم بعرض المفاهيم اللسانية عرضًا دقيقًا، وتأخذ بعين الاعتبار المنجز التراثي العربي في المجال اللساني على نحو يمكّن الباحثين في العالم من الاستفادة من هذا التراث.

وإن رمنا تلخيص هذا الكتاب في جملة؛ يمكن القول إن أقصى ما رصده السوداني من أثر لسوسير في الفكر العربي هو ذلك المتمثل في العرض الشامل والمتماسك للنظرية، وقد غلب عليه الطابع المدرسي الذي تُقدَّم فيه النظرية في شكل ثنائيات وثواليث من المفاهيم، وأن الإلمام بهذه النظرية ليس كاملاً؛ إذ إن كثيرًا من الدارسين يغضُّ الطرف عن البابين الأخيرين من كتاب سوسير. والحقيقة في نظرنا أن هذه النقيصة لا تقتصر على المنجز العربي في التعريف بنظرية سوسير، بل هي سمة ملازمة لأغلب ما كتب عن سوسير في الدراسات الغربية نفسها.

لكن النتيجة الأخطر التي نخلص إليها من هذا الكتاب هي توقف الدارسين عند مسألة تمثل النظرية فقط، دون استفادة حقيقية منها. ونحن نوافق السوداني في ذلك، لأن الفائدة الحقيقية التي كان ينبغي أن تتحقق في الدرس اللغوي العربي هي تلك التي تتجاوز التمثل والإلمام بالنظرية إلى استثمارها في وصف اللغة العربية وصفًا شاملًا في كل مستوياتها، وهذا ما لم يتحقق بعد للأسف.

إن وظيفة مراجعة كتاب من الكتب تتمثل في تنزيل الكتاب ضمن سياقه المعرفي، وتقديمه للقراء، ومساعدتهم على الإلمام بأهم القضايا التي يتناولها. وليست المراجعة في نظرنا قراءة نقدية شاملة للكتاب. لكن ذلك لا يمنعنا من إبداء بعض الملاحظات التي تراءت لنا ونحن نقرأ الكتاب، من باب فتح مجال الجدل والنقاش حول مضامين الكتاب، والتصريح ببعض المسائل التي بقيت ضمنية فيه، وإلقاء الضوء على المنهج المعتمد فيه من زاوية مغايرة لزاوية المؤلف التي حاولنا الالتزام بها قدر الإمكان في القسم الأول من هذه المراجعة.

ملاحظات حول الكتاب

الملاحظة الأولى تتعلق بعنوان الكتاب وموضوعه، إذ إن عنوان الكتاب المعلن هو «أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي»، لكن ما لاحظناه أن الكتاب يتجاوز هذا الحد الذي رسمه الباحث له، ليرصد أثر سوسير حيثما وجد في الفكر العربي في علم الاجتماع، أو في النقد الأدبي، أو في الأسلوبية؛ لذلك فعنوان من قبيل «أثر دي سوسير في الفكر العربي» قد لا يكون بعيدًا عن مضمون الكتاب رغم تركيز صاحبه على الفكر اللغوي.

ونلاحظ كذلك أن الكتاب لم يقتصر على رصد الأثر السوسيري بل تجاوزه ليرصد التلقّي العربي للسانيات إجمالًا، وهو ما يعبر عنه العنوان الفرعي للكتاب. وهو أمر مُبَرَّر باعتبار سوسير مؤسِّسًا للّسانيات؛ فتلقي سوسير هو، في وجه من وجوهه، تلق للسانيات برمّتها. والسوداني يبين أنه يميز بين تلق عام للسانيات وتلق خاصّ لمؤسس العلم، ويقر بأنه يروم الدخول «إلى حركة الفكر في كلياته؛ انطلاقًا من دقائق جزئياته»[2]. فقد أقام بحثه على فكرة التوازي بين «رسم حركة الفكر اللغوي في كليته واستنطاق أوجه حضور سوسير ضمن هذه السيرورة»، وهو الضابط المنهجي الذي وجه هذا العمل باعتراف المؤلف نفسه[3]. ففرض الباحث لم يكن رصد وجوه تأثير سوسير الجزئي في الدراسات اللسانية فحسب، بل رصد هذا التأثير في تطور الدرس اللساني العربي في كليته. وبذلك تسنّى لبحث حسين السوداني أن ينفتح على أفق أرحب وهو أفق التأريخ للفكر اللساني. ورغم أن صاحب البحث لم يدّع في بحثه التصدّي لمثل هذه المهمة الشاقّة فإنّ طموحه البحثي غير المحدود جعله ينجز جزءًا من هذه المهمة التي تتجاوز نطاق بحث جزئي في الظاهر. ولعل طبيعة

1 - المرجع السابق، ص 313.

2 - المرجع نفسه، ص 21.

3 - المرجع نفسه، ص 311.

البحث وطبيعة الشخصية التي اختارها موضوعًا لبحثه فرضت عليه ذلك؛ نظرًا لأهمية أفكار سوسير في تطوير البحث اللساني، لا في العالم العربي فحسب، بل في كل أقطار العالم، فلا يمكن لأي باحث، أو مفكر في الشأن اللساني أن يتغاضى عن أهمية أفكار سوسير ودوره في نشأة البحث اللساني، ونظرًا كذلك إلى أن تأثير كثير من الأفكار التي جاء بها سوسير لم يقتصر على المدارس اللسانية السوسيرية، أو البنيوية، بل إن هذه الأفكار لا تزال حاضرة في كثير من المدارس الحديثة بعد مائة عام من وفاة سوسير، بل هي حاضرة حتى في المدارس المناوئة والمعارضة للمدرسة البنيوية التي تنسب إلى سوسير.

ورغم سيطرة هذا التوجه التاريخي على مجمل البحث، إذ مثلت فصوله رصدًا لأثر سوسير، ومن خلاله لأهم المنعرجات التاريخية التي عرفها البحث اللغوي عند العرب، فقد اعتمد في كل فصل وجهة آنية ترصد طبيعة ذلك الأثر في الحقبة الزمنية الواحدة. وهو ما أطلق عليه المؤلف كذلك، الوجهين؛ الكمي والنوعي. ولعله يقصد بالكمي الجانب التراكمي لهذا الأثر عبر الزمان، وبالنوعي طبيعة ذلك الأثر خلال كل حقبة زمنية. وبذلك يكون بحث السوداني نفسه شاهدًا على الأثر السوسيري، لا في الجوانب الإجرائية المتعلقة بدراسة المستويات اللغوية وحدها بل أيضًا في مستوى منهجية النظر إلى البحوث اللغوية وصفًا وتقييمًا ونقدًا.

غير أن هذا المنهج التاريخي الذي ألزم السوداني به نفسه أوقعه في كثير من التكرار؛ نظرًا لتشابه وجوه الأثر السوسيري في كثير من المراحل التاريخية، وربما كان من الأفضل اعتماد منهج آخر، كأن يقتصر مثلًا على مرحلتين كبريين: مرحلة الأثر غير المباشر لسوسير في النصف الأول من القرن العشرين في المشرق العربي. ومرحلة الأثر المباشر والاطلاع بلا واسطة على سوسير في النصف الثاني من القرن العشرين في المغرب العربي، أو أن يتجاوز المنهج التاريخي ويركز على كيفية التفاعل مع نظرية سوسير، وهو إما تفاعل جزئي مع بعض المفاهيم الأساسية فيها، أو هو تفاعل كلي مع النظرية في مجملها.

لقد لاحظنا كذلك في مستوى المنهج أن السوداني تجاوز وصفَ الأثر السوسيري وعرضَ المواضع المشتملة عليه إلى تقييم طبيعة ذلك الأثر. وقد اعتمد معيارًا أساسيًّا في التقييم، يتمثل في درجة الوعي بالمفاهيم السوسيرية لا سيما التمييز بين اللغة واللسان والكلام وغيرها من الثنائيات السوسيرية، بل رأينا السوداني يركز في كثير من الأحيان على مفهوم بعينه هو مفهوم اللسان باعتباره مظهرًا اجتماعيًّا للّغة لدى سوسير معتبرًا درجة الوعي بهذا المفهوم والثالوث المرتبط به معيارًا أساسيًّا في الحكم على درجة تمثل النظرية السوسيرية، وقد لاحظنا من ناحية أخرى أنه يَأخذ على الدارسين هذه الطريقة في عرض النظرية، التي يسمها بالمدرسية، والتي تختزل النظرية في ثنائيات وثواليث[1]. وربما كان من المهم أن يقدّم المؤلف لكتابه بفصل يضبط معالم النظرية، ويضبط المفاهيم التي ستعتمد معيارًا للحكم على الدراسات من ناحية تمثلها لتلك المفاهيم ودرجة الوعي المتحققة بالجهاز المفاهيمي السوسيري، بحيث تكون لقارئ الكتاب خلفية نظرية واضحة عن تمثّل السوداني لنظرية سوسير، الذي ظل مرجعًا ضمنيًّا في الكتاب؛ للحكم على جهود مختلف الدارسين وتقييمها، خاصة أن ما بدا لنا من وجوه التقييم للدراسات اللسانية العربية لم يخرج في مجمله عن تلك الثنائيات والثواليث، إلا ما يتعلق بإغفال جوانب من نظرية سوسير لم يلتفت إليها الدارسون.

وقد لاحظنا في مستوى المنهج وجود ثنائية كامنة في بحث السوداني غير معلن عنها، هي التمييز بين الحضور المباشر والصريح لسوسير، والحضور الضمني الذي يعبر عنه السوداني بطرق مختلفة؛ إذ يقول: «إن حضور سوسير حضورًا مباشرًا في هذه البحوث، وإن دلّت عليه كل السياقات، قد لا يصرح به إلا في مقامات محدودة»[2]. وقد تكررت الإشارة إلى هذه الثنائية في فصول عديدة بشكل يشير إلى أن بناء المباحث داخل الفصول يقوم على هذه الثنائية. وهو منهج مقبول لو تعلق الأمر بكتابات متأخرة ثبت اطلاع أصحابها على اللسانيات. لكن هذا المنهج الذي يسعى إلى تقصّي وجوه الحضور الضمني لمفاهيم سوسير أدى بالباحث إلى محاولة إثبات صلة بين كتب تيسير النحو التي ألّفت في الثلاثينيات من القرن العشرين واللسانيات كما هو الأمر في الفصل الثالث من الكتاب، والحقيقة أننا لاحظنا تردّدًا لدى السوداني في إثبات نسب بين مفاهيم من قبيل النظامية والاعتباطية وهذه الكتب. فهو تارة يلتمس الحجج على وجود هذا الأثر، وطورًا ينفيه ويشكك فيه، ويخلص في نهاية الأمر إلى أن «الإقرار بمرجعية سوسيرية في مباحث تيسير النحو

1 - المرجع السابق، ص 163.

2 - المرجع نفسه، ص 177.

وإصلاحه، وفي الأعمال المعجمية والتاريخية المقارنة هو قول غير يقيني»[1] وهو مع ذلك يقر بوجود تيار وصفي طبع البحث اللغوي العربي في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. ثم يعود مرة أخرى إلى الجزم بانعدام هذا الأثر، فيقول: «قد يكون من التعسف والإسقاط أن يعزو الباحث نشأة مفاهيم لسانية، مثل الآنية والنظام والاعتباطية، إلى اطلاع من أوردوها على سوسير بالضرورة»[2]. هذا التردد في نظرنا هو ثمرة المنهج الذي ألزم الباحث به نفسه وهو المراوحة بين الأثر الضمني والصريح لمقولات سوسير في كل فصول الكتاب. وهو ثمرة هاجس تعقب الأثر السوسيري مهما كانت مظانه المحتملة.

وإذا رمنا تلخيص الأدوات المنهجية المعتمدة في بحث السوداني أمكن ضبطها في مجموعة من الثنائيات: ثنائية التاريخي الذي ينتظم فصول الكتاب، والجغرافي الذي يتمثل في المراوحة بين جهود المشارقة والمغاربة في كل فصل على حدة، وهو ما يرتد إلى ثنائية الآني والزماني التي تناولناها سابقًا. ومن ذلك ثنائية الحضور الصريح والحضور الضمني لأفكار سوسير، ويمكن أن نضيف إليها ثنائية أخرى تتعلق بتخصص أصحاب الدراسات المعتمدة لديه فهو يقسمهم إلى لغويين وغير لغويين. ولاحظنا كذلك وجود معيار آخر يتعلق بطبيعة الدراسات المعتمدة تصنف بمقتضاها إلى دراسات نظرية ودراسات تطبيقية، أو تجريبية كما يسميها السوداني.

أما في مستوى مضامين الكتاب فقد لاحظنا شيئًا من المبالغة في تفسير غياب دروس سوسير عن الجامعة المصرية في فترة التأسيس، بالخلاف بين سوسير وعلماء اللغة الألمان[3] نظرًا إلى ما يسمه السوداني بالتعاقد بين الجامعة المصرية والجامعة الألمانية، وهي فكرة تتكرر في عدة مواضع من الكتاب. ونحن نرجح أن ذلك يرجع إلى عوامل خارجة عن نطاق الدرس اللغوي، أهمّها العامل اللساني المتمثل في عدم انتشار اللسان الفرنسي في الجامعات الشرقية؛ بحكم سيطرة لغة المستعمر الإنجليزي على مناهج الدراسة الجامعية في الشرق، خلافًا للمغرب العربي الذي سيطر عليه لسان المستعمر الفرنسي، وهو ما يفسر تأخر الاطلاع على سوسير في الشرق، كما يفسر تأخر الاطلاع على اللسانيات الأنجلوسكسونية في الغرب، وهو ما يفسر عمق تأثير مدرسة لندن في الجامعة المصرية، وعمق تأثير المدرسة الفرنسية، وضمنها يندرج سوسير، في الجامعات المغاربية؛ في تونس والجزائر والمغرب الأقصى.

وقد استحسنا ما أشار إليه السوداني من سوء فهم كثير من الدارسين لكثير من المفاهيم لدى سوسير، وعلى رأسها ثنائية الآني والزمني، وما يظهر في بعض الدراسات من سطحية جعلت أصحابها يدّعون أنّ سوسير تجاوز المنهج التاريخي واستبدله بالمنهج الآني[4]. مع ما يتبادر لديهم من خلط بين مفهومي التاريخي والزمني. ونحن نذهب إلى أكثر مما ذهب إليه السوداني في نقده لهؤلاء ونعتبر أن سوسير أبدع المنهج الآني في النظر إلى اللغة على نحو لا ينفصل عن المنهج الزمني، لأن الظاهرة اللغوية تقوم على مفهوم النظام الذي يظهر في المستوى الآني، والتغيير لا يتناول اللغة إلا إذا طرأ تحول على نظام العلاقات داخل اللغة، فيقع الانتقال من نظام إلى آخر. لذلك فإن الدراسة الزمنية للغة تفترض توفر مجموعة من الدراسات الآنية التي تقوم بوصف النظام اللغوي في مراحل تطوره المتعاقبة، وهو ما لم يكن متوفرًا في زمن سوسير؛ لأن الدراسات التاريخية التي سادت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تضع النظام اللغوي في حسبانها بل كان جل اهتمامها منصرفًا إلى تطور العناصر المفردة في اللغة خلال التاريخ والمقارنة بين مختلف أشكال التطور للعنصر الواحد في اللغات المختلفة التي تنتمي إلى العائلة الواحدة.

وقد استحسنا كذلك ما أبداه السوداني من تفسير لعديد مظاهر سوء الفهم والتشويه التي قُدّمت بها النظرية السوسيرية في عدة دراسات عربية توسلت الإشارة إلى سوسير؛ لتضمن لنفسها «الانخراط في الحداثة من دون تكلفة عالية»[5]. وهنا يجمل السوداني حقيقة تتراءى لمن يتابع تفاعل الدارسين من غير المتخصصين مع اللسانيات. فسوء فهم الطائفة الأولى المتمسحة على أعتاب الحداثة، وغلوّ بعضهم في التبشير باللسانيات باعتبارها بديلًا عن التراث قد جر على اللسانيات كثيرًا من الاتهامات والرفض من طائفة أخرى لا تمتلك الحد الأدنى من المعرفة اللسانية إلا ما تبشر به الطائفة الأولى من عرض مزيف لتلك المعرفة. وقد مثل ذلك عائقًا من العوائق

1 - المرجع السابق، ص 112.
2 - المرجع نفسه، ص 112.
3 - المرجع نفسه، ص 53.
4 - المرجع نفسه، ص 308.
5 - المرجع نفسه، ص 291.

المهمة التي حالت دون انتشار اللسانيات والاستفادة منها في العالم العربي، ذلك أن قسمًا مهمًّا من نخبها المثقفة لا تزال تعيش على وقع صراع موهوم بين القديم والحديث، هو وجه من وجوه الصراع الأيديولوجي بين طائفتين؛ إحداهما اغتربت في الماضي، وثانيتهما اغتربت في الآخر، ولا يزال هذا الصراع يمثل عاملًا من عوامل تأخر العالم العربي في مجالات عديدة.

ونحن نختم تعليقنا على الكتاب بملاحظة تتعلق بمفهوم الأثر نفسه، فقد بدا لنا أن السوداني توسع كثيرًا في مفهوم الأثر؛ ليشمل أي وجه من وجوه حضور سوسير، حتى لو كان ذلك الحضور ضمنيًّا، يعوّل فيه على غلبة الظن وعلى وجه من وجوه التأويل. ولو ضبط السوداني هذا المفهوم على نحو دقيق؛ لمكّنه ذلك من التخفّف من كثير من المراجع التي بدت لنا غير ذات صلة مباشرة بموضوع الكتاب. ونحن نشير هنا إلى الأثر بمعناه اللساني؛ أي استثمار الجهاز النظري الذي جاء به سوسير في وصف اللغة العربية نفسها. لكن ما حمل السوداني على تجاوز هذا المفهوم الدقيق للأثر، فيما يبدو، هو عدم توفر دراسات لسانية عربية قامت بوصف شامل لساني للغة العربية يستثمر النظرية السوسيرية استثمارًا فعليًّا. وهو ما يشير إليه السوداني بوضوح في قوله: «وفي فضاءاتنا العربية، ظلت علاقتنا باللسانيات متوقفة على التلقي والتمثّل، أما استثمار المعرفة اللسانية بالتطوير، فذلك ما لو تحقق؛ لكان للسانيات مكان ومكانة أهم في الأوساط العلمية»[1]. فهذه الجملة تمثّل في نظرنا خلاصة البحث الذي قام به السوداني.

هذه الملاحظات العابرة لا تحجب عن الدارس المنصف أن هذا البحث الذي أنجزه السوداني لا غنى عنه للباحث المتخصص في اللسانيات. ذلك أنه يأتي ليسد ثغرة مهمة في البحث اللساني العربي من حيث أنه يوفر صورة شاملة عن تطور الدرس اللساني العربي خلال قرن من الزمان. والمطلع على كمّ الدراسات التي اعتمدها الباحث ونوعها، والمنتبه إلى طبيعة العرض الدقيق والمفصل لتلك الدراسات، يدرك مقدار ما كابده من مشاق في استقراء أغلب ما نشر في العالم العربي من دراسات لغوية ولسانية، هذا فضلًا عن تحري الموضوعية والدقة في العرض، بما يجعل قارئ الكتاب ملما بالمشهد اللساني في العالم العربي في عمومه وفي كثير من جزئياته، وهو ما يجعله يخرج في نهاية الأمر بصورة واضحة عن منطلقات البحث اللساني في العالم العربي وأهم منعرجاته التاريخية ومآلاته ونقائصه، ويخرج بصورة واضحة عما أنجز بالفعل في المشروع اللساني العربي وعما ينتظر الإنجاز.

ومن الأفكار المهمة التي وردت في خاتمة البحث والتي تعبر عن مشروع ينتظر الإنجاز، دعوة السوداني إلى إعادة ترجمة كتاب دي سوسير ترجمة دقيقة يشرف عليها متخصصون في اللسانيات، تأخذ بعين الاعتبار ما استقر من مصطلحات لسانية، وتعمل على توحيد المصطلحات المختلف فيها. وإننا لنوافق السوداني في دعوته إلى إيجاد معجم عربي للمصطلحات اللسانية، ونحن نفضل هنا الكلام عن موسوعة عربية للمصطلحات اللسانية يتم فيها بسط المفاهيم اللسانية، ويحرص القائمون عليها على توحيد المصطلح اللساني. ونحن نتصور أن ذلك منوط بالمراكز العلمية العربية لما لها من إمكانيات التنسيق والتوحيد، ولن تتحقق هذه المشاريع بمجهود فردي، مهما كان وفاء الفرد للمعرفة وللأمة.

1 - المرجع السابق، ص 303.

المراجع

السوداني، حسين. **أثر فردينان دي سوسير في البحث اللغوي العربي: التلقي العربي للسانيات**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.